السياسات من أجل التغيير: العدد ١
إصدار مرصد حقوق الطفل - المجلس القومي للطفولة والأمومة

السياسات من أجل التغيير:
القضاء على زواج الأطفال

النقاط الرئيسية

- السن القانوني لتسجيل عقد الزواج في مصر هو ١٨ عاماً، ولكن لا تزال الفتيات يتزوجن تحت السن القانوني بدون تسجيل للزيجات أو للأطفال الناتجة عنها، دون تجريم الجناة.
- تعاني الفتيات اللواتي يتزوجن قبل سن الـ ١٨ من آثار سلبية على صحتهن وتعليمهن ومشاركتهن في سوق العمل ويتعرضن لمخاطر الإصابة بأمراض.
- لا يؤثر زواج الأطفال على رفاهية الفتيات فحسب، بل يؤثر سلباً على الدولة بأسرها مع ما يترتب على ذلك من آثار على ارتفاع معدلات الخصوبة وتعرض الأمهات صغار السن وأطفالهن لمخاطر صحية ناجمة عن الإنجاب قبل الأوان.
- تعتبر الفتيات المراهقات في المناطق الريفية أكثر عرضة للزواج في سن الطفولة بثلاثة أضعاف من الفتيات المراهقات في المناطق الحضرية.

الفتيات المراهقات في المناطق الريفية

٣ أضعاف

أكثر عرضة للزواج تحت سن ١٨ سنة من الفتيات المراهقات في المناطق الحضرية

١- زواج الأطفال: السياق

يشير مصطلح زواج الأطفال إلى الأطفال الذين يتزوجون قبل بلوغهم سن ١٨ عاماً، وهو متماشياً مع تعريف الطفولة كما هو متفق عليه. يحدد قانون الطفل المصري لعام ٢٠٠٨ الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ سنة للإناث والذكور. على الرغم من القانون المشرع، لا يزال زواج الأطفال شائعاً في بعض المناطق بمصر. وفقاً لبيانات عام ٢٠١٧ من تعداد مصر، يظل زواج الأطفال قضية قائمة في مصر. فما يقرب من واحد من كل ٢٠ فتاة (٤٪) في الفئة العمرية ١٥ - ١٧ سنة وواحدة من كل ١٠ (١١٪) من الفتيات المراهقات في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة متزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج مع وجود تباينات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية[١].

شكل ١: انتشار زواج الأطفال للفتيات حسب محل الإقامة، مصر، عام ٢٠١٧

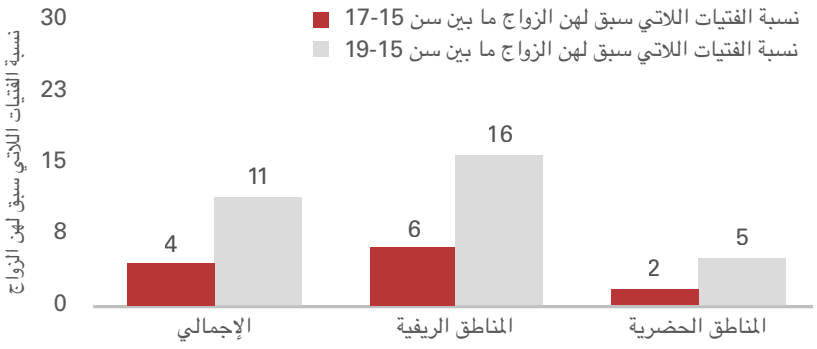

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧

ملاحظة: تشير البيانات إلى الفتيات والنساء المتزوجات حالياً أو المطلقات أو الأرامل.

على الرغم من أن المعدل الإجمالي لانتشار زواج الأطفال لم يتحسن بشكل ملحوظ، فإنه يظهر انخفاضاً كبيراً بين الفئات العمرية الأصغر سناً. انخفض معدل الزواج قبل سن ١٨ للفتيات في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، من ٣ من كل ١٠ نساء ممن ولدن ما بين عامي ١٩٦٥و ١٩٦٩ إلى ٢ من كل ١٠ نساء ممن ولدن بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤[٢].

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧. تعداد سكان مصر، الإسكان والمنشآت، مصر

[٢] وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٤. المسح السكاني الصحي، مصر

٢- الأسباب المؤدية لزواج الأطفال

قبل التطرق لتأثيرات الزواج على الأطفال، من المهم فهم أسباب لجوء العائلات إلى زواج الأطفال خاصة لبناتهم، وغالباً ما تتعدد أسباب زواج الأطفال، مما يضخم من حجم المشكلة.

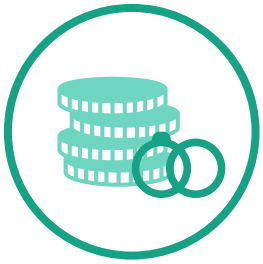

عندما تتسرب الفتيات من التعليم، فإنهن أكثر عرضة لزواج الأطفال

يلعب التعليم دوراً مهماً في المسببات والظواهر المرتبطة بممارسة زواج الأطفال، فعندما تتسرب الفتيات من التعليم يصبحن أكثر عرضة لزواج الأطفال. على الرغم من أن التسرب من التعليم قد لا يكون أساساً بغرض الزواج، فإنه في الأغلب ما ترى العائلات الزواج كأفضل خيار للفتيات بعد تركهن للتعليم، وبالتالي كلما تسربت المزيد من الفتيات من التعليم، ازدادت احتمالية زواجهن كأطفال. زواج الأطفال قد يؤدي أيضاً إلى انخفاض التحصيل العلمي للأطفال لأنه يقلل فرص مواصلة التعليم بعد الزواج.

ارتباط عنصر الفقر بزواج الأطفال

كما يرتبط الوضع الاقتصادي للأسرة بزواج الأطفال. كثيراً ما يستخدم زواج الأطفال كاستراتيجية لتحسين الوضع الاقتصادي، بينما تقوم الأسر بتزويج الفتيات لتخفيف العبء الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل. على الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج الأول أقل بين المراهقين المنتمين إلى الشرائح الأكثر فقراً، فإن إعادة تحليل البيانات الأولية من المسح السكاني الصحي لمصر لعام ٢٠١٤ تظهر أن المراهقين من الطبقة المتوسطة يظهرون أعلى مستوى من زواج الأطفال (٢٥٪)[٣].

المعتقدات الثقافية تثبت الأعراف والممارسات المُمَيِزة بين الجنسين

الأعراف الاجتماعية والتمييز بين الجنسين يلعبان دوراً مهماً في زواج الأطفال، مما يؤثر على رفاه الفتيات المراهقات والتحصيل التعليمي والتعرض للممارسات الضارة مثل ختان الإناث. ولا ترتبط هذه الظاهرة بأسس دينية، بل تمتد إلى عمق الثقافة المصرية.

[٣] وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٤. المسح السكاني الصحي، مصر

٣- أثر زواج الأطفال

لا يؤثر زواج الأطفال على رفاه الفتيات على المستوى الفردي فحسب، بل يؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً على الأسرة والمجتمع والدولة ككل. فالفتيات اللاتي يتزوجن قبل سن الثامنة عشرة يعانين من آثار سلبية على صحتهن وتعليمهن، وانخفاض فرص عملهن ويواجهن انخفاض في مستوى الدخل، مما يؤدي إلى حالة اجتماعية واقتصادية أسوأ.

تعرض الفتيات المراهقات المتزوجات للعنف المرتبط بالنوع

زواج الأطفال قد يعرض الفتيات للعنف المنزلي داخل المنزل ومن الزوج. أكثر من نصف (٥٠ ٪) الفتيات اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ أفدن بأنهن تعرضن لأفعال مسيئة من جانب الشريك، فهن أكثر تعرضاً لخطر العنف، والمشاكل الجنسية والصحية [٤]. لا تُحرم الفتيات اللاتي يتزوجن دون الـ ١٨ عام من طفولتهن فحسب، بل غالباً ما يكن معزولات اجتماعياً – أي معزولات عن العائلة والأصدقاء وغيرهن من مصادر الدعم[٥].

الفتيات المراهقات المتزوجات أكثر عرضة للتسرب من المدارس

مع بلوغ الفتيات مرحلة المراهقة، تملي القواعد والأعراف في بعض المجتمعات عليهن الزواج. هذا العرف يديم دورة انخفاض التحصيل العلمي حيث يوجد ترابط قوي بين التعليم وزواج الأطفال. فالفتيات اللاتي تتزوجن قبل سن الثامنة عشرة هن أكثر عرضة للتسرب من المدرسة. وما يقرب من ثلث (٦٣ ٪) عدد الفتيات اللاتي يتزوجن قبل سن ١٨ عاماً يتسربن من الدراسة مقابل ٢٤٪ من الفتيات اللاتي يتزوجن في سن ١٨ عاماً أو أكثر (تحليل ثانوي لبيانات المسح السكاني الصحي) مما يدل على وجود ترابط قوي بين زواج الفتيات وفرص ترك المدرسة.

الأطفال الذين يولدون لأمهات مراهقات أكثر عرضة للوفاة من أولئك الذين يولدون لأمهات أكبر سناً

يعتبر الأطفال أكثر عرضة للوفاة إذا كانت الأم أقل من ٢٠ سنة في وقت الولادة أو إذا وُلد الطفل في غضون عامين من الولادة السابقة. على الصعيد العالمي فإن المضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة هي المسبب الثاني لوفيات الفتيات من سن ١٥-١٩ سنة[٦] ولكن البيانات التي توضح نسبة وفيات الأمهات في مصر غير متاحة للأمهات الشابات.

تتعرض المراهقات المتزوجات لخطر الإصابة بالأمراض

تشير دراسة حديثة حول "الزوجات الصغيرات في مصر" إلى أن الفتيات المتزوجات قبل سن ١٨ سنة أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، حيث أنهن لا يخضعن للفحص قبل الزواج. ووفقًا للقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، يُشترط الحصول على شهادة من منشأة صحية حكومية تشير إلى أن الزوجين قد خضعا للفحص الطبي اللازم قبل تسجيل عقد الزواج. مما قد يساهم في خفض خطر انتقال الأمراض بشكل ملحوظ ومع قلة المعرفة بين الشباب عن الأمراض، تصبح الفتيات أكثر عرضة للعدوى عند الاشتراك في ممارسات محفوفة بالمخاطر بسبب نقص أو عدم كفاية المعلومات[٧].

يؤثر زواج الأطفال على ارتفاع معدلات الخصوبة مما يساهم في زيادة عدد السكان

عادة ما يرتبط السن المبكر في أول زواج بطول فترة إمكانية حدوث الحمل، وزيادة مستويات الخصوبة. وأن معدل الخصوبة في ازدياد تدريجي من ٣,١ طفل لكل امرأة في عام ٢٠٠٥، إلى ٣,٥ طفل في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل تحدياً لارتفاع عدد السكان. وأظهرت بيانات المسح السكاني الصحي لمصر لعام ٢٠١٤ أن ما يقرب من نصف (٤٦٪) المراهقات المتزوجات إما لديها طفل أو حامل في وقت المسح، مما يؤثر بشكل سلبي على صحة المرأة والطفل[٨].

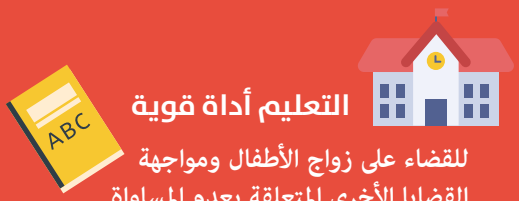

التعليم أداة قوية

للقضاء على زواج الأطفال ومواجهة القضايا الأخرى المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين.

ما يقرب من ثلثي (٦٢,٦٪)

عدد الفتيات اللاتي يتزوجن قبل سن ١٨ عاماً يتسربن من الدراسة

الأطفال أكثر عرضة للوفاة

إذا كانت الأم أقل من ١٨ سنة فى وقت الولادة

يرتبط السن المبكر فى أول زواج

بطول فترة إمكانية حدوث الحمل، وزيادة مستويات الخصوبة، مما ينعكس على تعداد مصر السكاني

[٤] مجلس السكان، ٢٠١٧. المراهقات المتزوجات في محافظتي أسيوط وسوهاج، مصر

[٥] منظمة يونيسف، ٢٠١٤. موجز إحصائي عن العنف ضد المراهقات، مصر

[٦] منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤. حمل المراهقات

[٧] مجلس السكان، ٢٠١٧. المراهقات المتزوجات في محافظتي أسيوط وسوهاج، مصر

[٨] وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٤. المسح السكاني الصحي، مصر

٤- السياسات من أجل التغيير

وضعت مصر في عام ٢٠١٤ الاستراتيجية القومية للحد من زواج الأطفال والتي تهدف إلى خفض انتشار زواج الأطفال بنسبة ٥٠٪ على مدار خمسة سنين بقيادة المجلس القومي للسكان. وهناك إرادة سياسية واضحة لإنهاء زواج الأطفال من خلال توفير الفرص لتنمية الفتيات المراهقات وتمكينهن، ولا سيما بعد نتائج تعداد مصر ٢٠١٧ التي أكدت على وجود المشكلة. ويعمل المجلس القومي للطفولة والأمومة ويتعهد بإنهاء زواج الأطفال، كما يوفر المجلس آليات للإبلاغ من خلال خط نجدة الطفل (١٦٠٠٠) وخط المشورة الأسرية (١٦٠٢١) الذي يوفر الدعم ضد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والأسر. وتبذل جهات حكومية أخرى مثل المجلس القومي للمرأة جهوداً مستمرة لمعالجة هذه المشكلة في مصر.

تعزيز نُظم حماية الطفل

زيادة آليات الإبلاغ عن زواج الأطفال

وبالإضافة إلى ضرورة زيادة الآليات القانونية للإبلاغ، فثمة حاجة إلى آليات محلية للوقاية والاستجابة. ويضطلع نظام حماية الطفل من خلال لجان الحماية في المحافظات والأحياء، كما هو منصوص عليه في قانون الطفل رقم ١٢٦، بتحديد الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك زواج الأطفال. كما أن وجود إطار موحد يوفر الأساس لتنسيق عمل جميع الشركاء يعتبر أيضاً أمراً ضرورياً لدمج جهود مختلف الأطراف المعنية وتحديد المسؤوليات لتحقيق هدف موحد، ولذلك فهناك حاجة إلى الإسراع في تكوين وحدة متخصصة في المجلس القومي للطفولة والأمومة لمكافحة ظاهرة زواج الأطفال.

تجريم زواج الأطفال وتعزيز تنفيذ القانون

لن تكون القوانين التي تحظر زواج الأطفال مقيدة لهذه الممارسة دون إنفاذها بشكل فعال. إن بإمكان الإصلاح القانوني وإنفاذ القانون المساهمة في تغيير المعايير والثقافة المتعلقة بالجنسين. إنفاذ الأحكام القانونية بشكل صارم أمراً ضرورياً للتقدم نحو إنهاء زواج الأطفال.

الحصول على خدمات عالية الجودة

زيادة الاستثمار في التعليم

يتسبب زواج الأطفال في تسرب الفتيات من التعليم وانخفاض التحصيل العلمي، ولكن يمكن مكافحة حالات زواج الأطفال بالتعليم الجيد. وثمة ضرورة لزيادة الاستثمارات في التعليم واستغلال المرافق لتمكين الفتيات، وبالتالي وضع حد لزواج الأطفال والممارسات الضارة. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة للوصول إلى الفتيات في المناطق الأكثر حرماناً وإبقائهن في المدارس، وهذا من خلال إشراك الأهالي وتعزيز شعورهم بمسؤولياتهم في مجتمعاتهم المحلية. وإتاحة مساحات آمنة للشباب تمكنهم من بناء شبكة إجتماعية خارج المنزل.

توفير خدمات وأماكن عامة أكثر أماناً للفتيات

ومن العوائق الرئيسية التي تمنع الفتيات في مصر من ممارسة حقهن في الاختيار هو تقييد حرية تنقلهن باسم "الحماية"، حيث تعتبر بعض الخدمات والأماكن العامة خطرة على الفتيات. وبدلاً من تقييد حركة الفتيات، ينبغي تحويل محور التركيز إلى زيادة ملائمة هذه الأماكن لتناسب الفتيات. ما يساهم في تقليل مخاطر العنف الجسدي والجنسي الذي تواجهه الفتيات في طريقهن من وإلى المدرسة، أو المرافق الصحية أو الشبابية أو المجتمعية.

التغيير الاجتماعي والسلوكي

تغيير المواقف الفردية والمعايير الاجتماعية والسلوكية

يعتبر تغيير الممارسات والمعتقدات الاجتماعية أمراً صعباً، خاصة عندما تنبع من أعراف اجتماعية قوية كما هو الحال في قضية زواج الأطفال. ويتطلب ذلك تهيئة الفرص للتغيير السلوكي والمجتمعي من أجل التصدي لزواج الأطفال، وهذا يشمل إشراك الرجال ووسائل الإعلام لتغيير الأعراف المتجذرة.

إشراك الجهات المؤثرة على المستوى المجتمعي والقادة الدينيين

وثمة عنصر آخر ضروري يساهم في تيسير تطبيق هذه التغييرات ألا وهو تغيير معتقدات وممارسات الأشخاص الذين يؤثرون على قرارات الأسرة، مثل الأقارب والجيران والأصدقاء وقادة المجتمع. ويمكن أن يكون لهؤلاء الأشخاص المؤثرين والقادة الدينيين دوراً فعالاً في التأثير على نظرة المجتمع لزواج الأطفال من خلال توعيتهم بالعواقب السيئة لزواج الأطفال، ودعمهم لكي يصبحوا أصوات مناصرة لإنهاء هذه الممارسة.

تعزيز عملية جمع البيانات ودعم صنع السياسة القائمة على الأدلة

يوصى بإجراء دراسات إضافية مدعومة بأساليب أكثر ابتكاراً لجمع البيانات ودعم تصميم التدخلات. وهناك العديد من المجالات التي يجب تعزيزها من خلال توفير المزيد من الأدلة المتعلقة بزواج الأطفال، ومنها ١) تكلفة التدخلات الخاصة بمنع زواج الأطفال وتصدي الحكومة لها ٢) فهم أسباب وآثار زواج الأطفال وتحليل خصائص الفتيات اللاتي يتزوجن قبل سن ١٨ لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة لإنهاء زواج الأطفال ٣) جمع وتحليل البيانات المتعلقة بآثار زواج الأطفال الاجتماعية والصحية من أجل صورة أوضح عن حقوق الطفل بناء على الأدلة.

٤